خامسًا: حول مشروع النهضة

ضرورة مشروع النهضة فى العلوم الإنسانية

تسير قاطرة التحديث الآن بشكل جيد ومتسارع يحكمه إيقاع المرحلة ومتطلب الفترة من حيث وجوب مواكبة المتغير العالمى فى تلاحق الثورات وتراكم المعرفة وثورات التكنولوجيا؛ الأمر الذى ينعكس بدقة ومنهجية على ساحة العلوم فى مجتمعنا العربى، والتى نتوقع لها المزيد من التقدم الفعلى على المستويات التطبيقية بالشكل العصرى المناسب فى ظل المتغير السياسى والاقتصادى والمجتمعى والقيمى والإعلامى والثقافى.

ولكن التساؤل القلق لا يزال مطروحًا: أين الدراسات الإنسانية والمجتمعية من هذا التبارى؛ وقد كانت تلك العلوم على المستوى التاريخى مفاتيح الاجتهاد والتنافس والابتكار، والإضافة لدى علمائها على المستوى المنهجى، حتى لدى الرواد فى الجيل السابق بما كنا نراه ونسمعه ونعرفه عن الشوامخ وأقطاب الفكر الإنسانى والتربوى والنفسى والاجتماعى والفلسفى والأدبى. وما كان لهم من مدارس متميزة باتت معالمها تتوارى ـ إلى حد بعيد ـ وباتت معها الحاجة ملحة إلى السير قدمًا فى تطوير المساق المنهجى الذى اتجهت إليه علوم العصر والتكنولوجيا بالشكل المناسب.

فهل المسألة مردودة إلى تلك العلوم فى ذاتها؟! أم يرتد القصور إلى الجيل الجديد الذى آثر السلامة فاكتفى باجترار ما انتهى إليه الأساتذة والرواد؟

ووجد فيها زادا يكفيه فى عمله العلمى ويفى باحتياجات الترقية والتدريس والعمل الأكاديمى فحسب؟!

وإلا فلماذا هذا الصمت المريب تجاه سير منظومة التطوير فى فروع العلوم الإنسانية بالشكل اللائق بها، والذى شكلت من خلاله تاريخيًّا مسيرة الأمم والشعوب، دون فصل قطعى بين الإنسانى والتطبيقى، بقدر ما كان الأمر من توافر الموسوعية فى الرؤية لدى الشيخ الرئيس ابن سينا، لكى يكون طبيبًا ومفكرًا وأديبًا ومبدعًا ورجل قانون وتاريخ فى آن واحد!!!.

أم أن هذا الصمت يظل مرهونًا بما أصاب أساتذة التخصصات الإنسانية أنفسهم من قناعة بتباطؤ واقعهم الثقافى والمنهجى، أو استشعار تحقيق إنجازات كافية باتت فى غير حاجة إلى مثل ضجيج العلوم التطبيقية بما تشهده من ثورات وقفزات معرفية حتى باتت المفارقة قائمة حتى فى صور التفرقة الفعلية والمتكررة بين طلاب كليات العلوم التطبيقية وطلاب الإنسانيات باعتبارهم فى الدرجة الدنيا من سلم الفكر ومواكب التقدم!!

إثارة القضية واجبة فى ظل حجم المتغير الثقافى بما يتطلبه من شجاعة الانخراط فى خضم برامجه وخططه المنهجية، بحيث تُحرِّكُ المياه الراكدة فى مناهجنا تجاوزًا لأزمة تعليم الجيل بمنطق الاستظهار الموروث مع التحول الحقيقى إلى منطق الابتكار والتفكير والاجتهاد على طريقة جيل الرواد، ثم تجاوز الاجترار والاستهلاك والمطروق، إلى فتح نوافذ متجددة فى أبواب الفكر الإنسانى على مستوى المنهج فقط قبل أى اعتبار آخر!!

وحتى لا نقع ضحية المبالغة أو المغالاة فى طرح الأشياء دعونا نتأمل الظاهرة الثقافية المعاصرة من خلال حركة التبارى الفعلية فى فلسفات التحديث والتطوير، والأخذ بمناهج التجديد لنجدها تكاد تنحصر فى حركة العلم التطبيقى، حيث يقف أمامها الإنسانيون إما موقف الدهشة والانبهار، أو موقف المتفرج الصامت، وفى كلا الأمرين فالنتائج غير طيبة فى صف منظومة العلم الإنسانى.

ولنا أن نتصور على سبيل المثال ـ وليس الحصر ـ ما يحدث فى بنية أى مؤتمر حول تحليل مقاصد الإصلاح والتحديث على المستوى الصحى، أو البيئى، أو الهندسى أو التكنولوجى أو الاقتصادى بقسمته الزراعية والتجارية والصناعية؛ لتظل العلوم الإنسانية فى مؤخرة ذاكرة التقدم لغرابة معيارية المرحلة، على الرغم من خطر التحديث فى فروع تلك العلوم على ما تشمله فى المستوى السياسى والإعلامى والأدبى والتاريخى والاجتماعى والنفسى، فهل إلى خروج من سبيل من قبل تضافر جهود أبناء تلك العلوم أساتذة وباحثين لإعادة وضعها على خريطة الفكر والثقافة؛ باعتبارها بوابة التقدم وتأصيل الفكر كما كان حالها فى الماضى البعيد وحتى القريب!

إن الإصلاح الحقيقى لأى ظاهرة يبدأ من استكشاف جوانبها وحقائقها والاعتراف بها دون مخادعة الذات، أو القناعة بمعطيات الواقع؛ إذ لابد من إعادة النظر فى المنهج كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولابد من الاتساق مع الذات فى إطار تحقيق التفاعل مع المتغير بدلاً من حالة الجمود والركون إلى المادة الجاهزة من لدن اجتهادات الآخر فحسب، ومن المؤكد أن علومنا الإنسانية تتوقع الكثير من فرسانها من هذا المنظور!

دور الخارجية المصرية في نشر اللغة العربية

إذا كان طبيعيًّا أن ننزل الناس منازلهم وألا نبخسهم أشياءهم.. فمن حق وزارة الخارجية المصرية ماثلة في الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوربية والدول المستقلة حديثاً أن نقول بشأنها كلمة حق لا يقصد من ورائها غير الحق ؛ ذلك أن الخارجية فيما تبذله من جهود، وما تقدمه من دعم لنشر اللغة العربية في كل أنحاء العالم لم تعلن عن نفسها إعلاميًّا بشكل كاف، ولم تعبأ بالنشر والإعلان، بقدر ما صرفت جهودها إلى عمل وطنى وقومى جاد، أحسبه يحسب لها، ويجب التنويه به، والتعريف بمعطياته ومقوماته ونتائجه فلعل في هذا ما يطمئن النفس المصرية والعربية إلى أن لغتنا العربية ما زالت بخير، وأن رجالاً قوميين يحرصون على نشرها شرقاً وغرباً، وهم حريصون عليها كل الحرص، مما يستدعى الاعتزاز بجهودهم، والفخر بنتائجها، وضرورة التوقف عندها، والتشجيع على المزيد منها.

والحقيقة الكامنة وراء هذا المدخل أن ثمة عدة دورات تدريبية في اللغة العربية وتعليمها للأجانب قد عقدت بمركز اللغة العربية بجامعة القاهرة، ومن خلال إدارته انطلق فريق من أعضاء هيئة التدريس ليؤدوا دوراً قوميًّا شديد

التميز في تعليم الطلاب الأجانب اللغة العربية من خلال محاضرات عامة للأساتذة الكبار في شتى مجالات الفكر العربى والإسلامى. ينهض على الإعداد لها، مدرسون متخصصون، ثم يقومون بالتدريب اللغوى عليها، وإلى جوارها مجموعات حوار ومناقشات ودراسات أخرى، تبدأ من العامية المصرية وتنتهى إلى مفردات الفصحى وتحليل تراكيبها، تعقبها محاضرات تتناول التعريف بالثقافة العربية، وتاريخ الحضارة الإسلامية وعلوم اللغة العربية، إلى جانب ما توفره لهم الخارجية المصرية من زيارات للأماكن السياحية الكبرى في مصر، والتى تحكى فصولا من تاريخها العريق، والشاهد هنا هو ذلك الدور البارز الذى تنهض به الخارجية المصرية ماثلا في دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى الذى يتولى إرسال هذه الدورات ومتابعتها منذ حضور أعضائها إلى مصر، وحتى سفرهم منها.

يعقد لطلاب كل دورة حفل استقبال بالخارجية المصرية يوضح فيه السيد السفير أهداف الدورة، وقوامها العددى والزمنى، والبرامج التدريبية والزيارات المعدة لها، ويوضح فيها الدكتور مدير المركز طبيعة المواد العلمية المقدمة بناء على اختبار مستوى الأداء في اللغة العربية وإعداد جدول كامل لفترة التدريب.

ينطلق الدارسون منذ اليوم الأول ينهلون من اللغة ومصادرها على أيدى أساتذة أمناء، يجب أن يشار إليهم في تبنى هذا الدور القومى، وهم قانعون بأن يظلوا جندًا مجهولين، يقومون على حراسة اللغة ونشر تراثها في عصر العولمة وزحام الثقافات.

والحق أن الخارجية المصرية قد أسهمت - دون ضجة إعلامية - حتى الآن في تخرج مائة وسبع وتسعين دورة في مجالات متعددة، وتخصصات متباينة منذ إنشاء الصندوق حتى الآن، كان نصيب اللغة العربية من هذه الدورات سبعا وثلاثين دورة خرَّجت ستمائة وستين متدربا؛ مما يشهد بأنها آتت ثماراً طيبةً بات إغفالها ضربًا من الإغفال لبُعد حضارى ملموح، تشرف به خارجية مصر التى خرَّجت منهم سفراء عادوا إلى بلادهم واعين بقيمة اللغة العربية والفكر الإسلامى، وهم يحلمون أن يعودوا إليها ليطلعوا على المزيد.؟

وكانت بعض جامعات تلك الجمهوريات ترسل أحياناً مشرفا عربيا مع الدورة، يرافق طلابها إلى أن يعودوا إلى بلادهم. وهكذا كثر عدد المتدربين. وعدد المشرفين،

وتنوعت جامعاتهم بين جامعات أرمينيا وجمهورية جورجيا وجمهورية أوكرانيا وجامعة كييف وجمهورية بيلاروسيا، وجامعة الفارابى، والجامعة القازاقية التركية، وجامعة القانون الدولى، وكلية الاستشراق، وجمهورية أوزبكستان والجامعة الإسلامية، وجمهورية آذربيجان، والجامعات الإسلامية الأخرى، تأسيساً وتأصيلاً ونشراً للثقافة العربية، يستوجب التوقف والتأمل ومزيداً من التشجيع والتعميق لدائرة الأصالة العربية، التى تمثلها اللغة والثقافة في ضجيج مشاغلنا المعاصرة وزحام ثقافات الدنيا من حولنا.

تاريخ مركز اللغة العربية
وتصحيح الصورة لدى الآخر

تأسس المركز منذ ثمانية أعوام، وكان في البداية تابعاً لكلية الآداب، ثم انتقل إلى جامعة القاهرة، ووضعت له لائحته الأساسية ليصبح مركزاً جامعاً لمختلف صور العطاء من كليات الجامعة بين الآداب، ودار العلوم، والآثار، والإعلام، والمعهد العالى للدراسات الإفريقية، والاقتصاد، والحقوق، وغيرها من الكليات التى شاركت من خلال كبار أساتذتها في صياغة مناهج الفكر، التى صدر عنها المركز وحاول بثها من خلال دوراته التدريبية المتعددة.

أما عن أهداف المركز.. فتبدأ من الإعداد والتخطيط والتنفيذ لمقررات دراسية لتعليم العربية لأبناء اللغات الأخرى، إلى جانب تنفيذ التزامات جامعة القاهرة في اتفاقياتها الثنائية مع الجامعات الألمانية والفرنسية، وجامعات كثير من دول وسط آسيا، مما يتم التخطيط له من قبل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث بالخارجية المصرية.

وثمة أهداف أخرى أنجز من خلالها المركز بعضها من منشوراته، منها الكتاب التذكارى الذى صدر حول الدكتور فيشر، والكتاب التذكارى حول المرحوم يوسف خليف، وإعادة نشر كتاب التوجيه الأدبى للدكتور طه حسين ومحمد عوض محمد وأحمد أمين.

وتقوم الفكرة الأساسية في عمل المركز من منطلق تنمية المهارات اللغوية وممارسة الأداء اللغوى للمتدربين، مع محاولة تصحيح المفاهيم وتعديل مسارات الفكر حول تاريخ الثقافة العربية وحضارة مصر وفنونها إلى جانب أطروحات واضحة حول العالم العربى تاريخيًا وسياسيًا وفكريًا واقتصاديًا.

ويتم ترسيخ هذه المناهج من خلال المحاضرات التدريبية وقراءة النصوص والحوار والمحادثة والمحاضرات العامة والزيارات الثقافية، إلى جانب الإعداد اللغوى لبرامج زيارات للمعالم الثقافية والأثرية ومؤسسات الدولة العصرية، مع إدارة حوار بالفصحى والعامية إثر كل زيادة، بما يؤكد ترسيخ التعبيرات والصيغ الخاصة بها.

تتاح للمتدربين بالمركز فرص لزيارات معمل اللغات بكلية الآداب، وزيارة مركز التعليم المفتوح، للإطلاع على تكنولوجيا التعليم في مصر، وكذا زيارات خاصة لمجمع اللغة العربية والمجلس الأعلى للثقافة ودار الكتب والوثائق المصرية وصحيفة الأهرام وغيرها من المؤسسات الثقافية الكبرى في مصر.

يقوم على تدريب الدارسين بالمركز كوادر تعليمية أسس لها الدكتور محمود فهمى حجازى، رئيس جامعة مبارك نور بجمهورية قازاقستان، وكان أول مدير للمركز حتى سفره في منصبه الجديد، وقد عملت معه مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين ومدرسين مساعدين، حتى استطاع أن يكسبهم مهارات تخصصية في الأداء اللغوى من خلال الممارسة والتدريب والحضور والتدريس، وأصبحت لدى المركز مجموعة مدربة على العمل مع كل المستويات: الأساسى والمتوسط والمتقدم، إلى جانب العطاء العلمى الواسع الذى تنهض به محاضرات الأساتذة الكبار ومنهم بعض نواب أ.د. رئيس الجامعة ومدير المجلس العربى، وبعض عمداء الكليات ووكلائها، وبعض رؤساء الأقسام، إلى جانب الأساتذة الكبار والشخصيات العامة التى ملأت قاعات المركز بفكرها وخلاصة تجاربها وثقافتها، وإلى جوارها كانت جهود أساتذة التربية المتخصصين حول الإدلاء بآرائهم في تطوير مناهج التعليم وتحديثها، سواء في مصر أو فى تعليم العربية للأجانب.

وتنقسم دورات المركز حسب التخصصات وطبيعة الدارسين بين أساتذة ودبلوماسيين وطلاب، كما تنقسم إلى دورات طويلة المدى على غرار دورات الألمان والكوريين، حيث تقع على مدار خمسة شهور من العام الدراسى، ودورات أخرى تقع بين ستة أسابيع وأربعة أسابيع.

يتاح للمتدربين حضور أنشطة الموسم الثقافى الفنى بجامعة القاهرة، حيث يشاركون طلاب الجامعة في حضور محاضرات كبار المفكرين ورجال الدولة والشخصيات العامة وأقطاب الفكر والسياسة والثقافة.

تعددت دورات المركز بدءًا من محاضرات وزيارات، يتم إعدادها لطلاب مركز الدراسات العربية بالخارج بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، إلى طلاب اليابان وكوريا، وطلاب الجامعات التتارية، وطلاب الجامعة الحكومية في مينسك، وطلاب من الجامعات الأوكرانية، والألمانية، وماليزيا، وروسيا، وبيلاروس، وطاجسكتان، وقازاقستان، وأزبكستان، وأرمينيا، وجورجيا وإندونيسيا وغيرها من جامعات العالم شرقاً وغرباً.

تخرج من المركز حتى الآن أكثر من سبعمائة دارس من مختلف الجامعات، وقوام الدورة الواحدة يتراوح بين خمسة طلاب إلى عشرين طالباً.

تبدأ الدورات باستقبال الدارسين واختيارهم لتحديد المستوى، وتوزع عليهم سلسلة مطبوعات المركز وجدول المحاضرات، كما يبادر المركز بإهداء الدارسين بعض الكتب الثقافية، كما يرسل إلى الخارجية المصرية ما يُطلب انتقاؤه من الكتب لتكوين نواة علمية في مكتبات الجامعات والكليات التى ينتمى إليها الدارسون في بلادهم، إلى جانب صور التأثيث والأجهزة المختلفة التى يُقدمها الصندوق المصرى لأقسام اللغة العربية المنشأة في تلك الجامعات.

يحدد مدير المركز المشرف التنفيذى على الدورة التدريبية إلى جانب مساعديه، الذين يتولون جميعاً تفريغ الجداول ومراسلة الأساتذة وتهيئة الظروف للعملية التعليمية بكل أعبائها اليومية، إلى جانب الإشراف الثقافى على الزيارات العلمية والإعداد العلمى لمحاضرات الأساتذة، وإجراء تدريبات الترسيخ اللغوى عليها.

يجتمع مجلس إدارة المركز بحضور أ.د/ رئيس الجامعة ورئيس مجلس إدارة المركز، وحضور السادة الأعضاء ومن بينهم الأمين العام للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث وأ.د. نائب رئيس الجامعة ونائب رئيس مجلس الإدارة، وأ.د. مدير المركز والسادة الأعضاء من عمداء كليات الآداب ودار العلوم والآثار والمعهد العالى للدراسات الإفريقية، وبعض النواب، ونائب رئيس الجامعة لشئون البيئة والمجتمع، إلى جانب بعض الشخصيات العامة.

يناقش مجلس الإدارة كل ما يخص المركز من صور الإنجاز وتحقيق الأهداف، وما يلقاه من مشكلات وسبل التطوير والتحديث وتوسعات المركز؛ للارتقاء بعمله في أفضل صورة ممكنة، من خلال موارده الذاتية واجتذابه لعدد من خبرات الأساتذة الكبار في كل تخصصات المتدربين في الدورات.

تم مؤخراً تقسيم غرف الدراسة بالمركز لتستوعب عددًا أكبر من الدورات في وقت واحد، ويجرى الآن تأثيث الغرف المقسمة بالسبورات والكراسى والمسجلات ومكتبات الفيديو، كما وعد أ.د. رئيس الجامعة بإنشاء مبنى مجاور يمكن للمركز أن يستعين ببعض غرفه، في حالات الاحتياج إليها. وتمت الكتابة إلى الشئون الهندسية لإجراء المقايسة والتخطيط لهذه المشروعات المستقبلية التى تضمن للمركز مزيداً من التحديث والتطوير بما يتناسب مع طبيعة المسيرة التى تنتهجها جامعة القاهرة في مساقات تعليم أبنائها ليضاف إليها ذلك الدور البارز في تعليم غير الناطقين بالعربية.

المشروع الحضارى فى الجامعات المصرية

حققت وزارة التعليم العالى إنجازًا حضاريًا ماثلاً فى عطاء المجلس الأعلى للجامعات، وفى تحديث لغة الخطاب التى انبعثت من كل الجامعات المصرية محاولة أن ترسم خطة مستقبلية واضحة المعالم للمشروع الناهض لجامعة المستقبل، فكان ضمن خطة العمل المقترحة وضمن المشروعات المتفق عليها ضمن حصاد مؤتمر تطوير التعليم العالى لعام ٢٠٠٠م: تشجيع المتفوقين والموهوبين، وتقييم (تقويم) أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

ولعل نجاح هذين المشروعين يعد مدخلاً مهمًا من مداخل الإصلاح الحقيقى فى منظومة التعليم العالى، التى تسعى قُدُمًا إلى الارتقاء بصور الأداء، على الرغم من كثرة الأعداد التى قد تحول ـ أحيانًا ـ دون ظهور المتميزين والمبدعين والنوابغ من الطلاب. ويمكن الوقوف عند تجليات هذين المشروعين فى انعكاساتهما من خلال تأمل عدة ظواهر:

أولاً: أن توجه الدولة المصرية إلى التحديث، إنما يقود ـ بالضرورة ـ إلى التوقف عند ظاهرة دعم التفوق وحتمية تشجيع المتفوقين، باعتبارهم العناصر الفاعلة ـ بحق ـ فى تكوين فكر المستقبل تأسيسًا وتأصيلاً، مما يستدعى المزيد من الرعاية لهم، وهو ما يتأتى من خلال احترام حقوق

الطالب المتفوق فى أن ينهل من حقول المعرفة ومنابع الثقافة، وأن يراجع مصادر الفكر بما يتيح له الانفتاح على ثقافات الدنيا من حوله، دخولاً إلى حقل الجودة وأسواق المنافسة، مع مواجهة التحديات من خلال تفتح علمى ورزانه فكرية ومرونة عقلية، تسهل له فهم الآخر وقبوله ومناقشته والاقتناع به أو إقناعه.

ثانيًا: أن ثمة حاجة مؤكدة إلى تأمل مناحى التفوق التى يعيشها طلابنا من حيث النبوغ العلمى، والنشاط العام، والمشاركة فى حقول العمل المعرفى والعمل العام، وتأكيد الحس القومى ومنطق الولاء والانتماء، وتحصيل العلم من شتى مصادره العصرية والتراثية، إلى جانب المؤشرات الاجتماعية والأخلاقية وترسيخ القيم العليا بما لها من أهمية فى تكوين الطالب، وهذه تحتاج إلى مد مستمر، واهتمام خاص لأننا فى حاجة إلى بناء جيل متماسك سلوكيًّا، قوى فكريًّا، متفتح ذهنيًّا، قادر على الأخذ بناصية الجادة فى لغة الحوار والمناقشة والمداخلة، وليست المسألة مجرد حفظ أو تلقين أو استظهار بما لا يتسق وطبيعة التحولات الفكرية التى تتوقعها المرحلة، أو مستوى الحوار الحضارى الذى نعيشه فى أرقى فترات مده وأعلاها منزلة.

ثالثًا: أن الموقف يحتاج إلى منظومة عمل متجانسة مشهود لأقطابها ـ أصلاً ـ بالتفوق، لعلها تستطيع أن تنهض بهذا العبء الحضارى بدقة وأمانة، ولا تترك المسألة لطرح مرتجل، أو تصور أحادى الجانب، أو نظرة فردية، أو اجتهاد جزئى، ربما لا يفى أى منها بكل ما تحتاجه منظومة التفوق من اعتبارات تقرب المتفوق من عالم النضج العلمى والأخلاقى والوجدانى؛ الأمر الذى يترتب عليه أمر فى غاية الأهمية، وهو تأكيد وضع المتفوقين فى بؤرة الاهتمام، وتأكيد الثقة فى تكوينهم، ومن ثم الثقة فى رؤيتهم للحقائق وتأملهم للأشياء، مما يستدعى ـ وهذا هو الأهم ـ الاعتداد برأيهم فيما يقدم لهم من مادة علمية فى كل التخصصات. فالطالب الناقد ـ فعلاً ـ هو الطالب المتفوق، وهو القناة المثالية لكشف الإيجابيات والسلبيات فى المادة التعليمية والتثقيفية التى يتلقاها، مما يوجب عمل استبانة (استبيان) دورية من خلال

هؤلاء الطلاب باعتبارهم المعيار الأمين (ترمومتر) العملية العلمية، وهم القادرون على إعادة صياغة البرنامج الإصلاحى فى التعليم العالى، من خلال نتائج هذه الاستبانة التى يمكن أن يقوم عليها علماء متخصصون، لتطرح كل السلبيات التى يجب أن نتفاداها فى مسيرة التعليم، ولنقترب بذلك من الصورة المثالية المتوقعة للطالب "الحُلم" الذى يعكس رؤى المستقبل فى تحقيق "جامعة المستقبل".

رابعًا: أن الوزارة والمؤسسات الجامعية يمكن أن تنظر بعين الاعتبار لهذه النتائج، لعلها تكون جزءًا من المدخل الأساسى لتقويم الأداء لأساتذة الجامعات، فليس معنى الحصول على الدكتوراه صلاحية صاحبها بالضرورة للتدريس، فكم من المدرسين من لا يستطيع توصيل المعلومة للطلاب، حتى وإن امتلكها وأجاد تمثُّلها، وكم منهم يبدو سطحى الفكر ربما لا يكاد يعى من جوهر تخصصه أساسيات المنهج. وقد يحيل بعضهم محاضراته إلى مجرد حوارات شخصية، أو رصد تجارب خاصة، أو تحليل علاقات عامة لا صلة لها بالعلم مما ينتهى إلى إضاعة الوقت وإضاعة الشباب، أو إدخالهم فى متاهات لا تمت إلى الجادة بشىء، وكم من الأساتذة من يتحول عن المناهج العلمية إلى سقطات وحوارات فرعية جانبية؛ خاصة فى غيبة اللوائح المحددة لطبيعة المسار، والضامنة لسلامة الأداء من هذه الزاوية تحديدًا، مع ضرورة تجاوز توصيف المناهج بصور عشوائية، مما يحتاج إلى تحديثها بمنطق أساسه الحصافة والأمانة والدقة والأصالة فى تأكيد مرجعية التحديث والتصحيح، من خلال لجان علمية معتمدة هى أخطر ـ فى الحقيقة ـ من لجان ترقيات الأساتذة، لأنها مؤتمنة على عقول أجيال مصر المقبلة، وهى المسئولة عن صياغة فكر أجيال المستقبل وتشكيل قادته.

خامسًا: أن تقويم الأداء فى الجامعات يبدو أمرًا ملحًّا ومطلوبًا فى مدخلنا إلى الألفية الجديدة، تجاوزًا لما هو حادث فى معظم مدرجات الجامعة وقاعاتها بدءًا من:

أ ـ غياب بعض الأساتذة عن المحاضرات بشكل غير لائق ـ أحيانًا ـ إذ لا يوجد نص لائحى صريح بين أيدى قيادات الجامعة، يسمح بمحاسبة عضو هيئة التدريس الذى ربما تغيَّب عن معظم محاضراته على مدار الفصل الدراسى، فيضطر إلى تسطيح المادة المقررة (المقروءة) حتى لا يتعرض لشكاوى الطلاب بسبب تغيُّبه، كما قد يضطر إلى تسطيح اختباراته بشكل غير مقبول تغطية لغيابه وتقصيره العلمى.

ب ـ عزوف كثير من الأساتذة عن المشاركة فى بقية الأعمال الخاصة بالامتحانات أو الحوارات العلمية، أو المحاضرات العامة التثقيفية، وهى جزء لا يتجزأ من العمل الجامعى المحترم، الذى ينبغى أن تكون له أصالته فى شكله المتكامل.

جـ ـ أن المحاسبة العلمية للأستاذ على ما يقدمه للطلاب منهجيًّا أمر يظل فى غاية الأهمية مما لا يجيز للأستاذ:

- ❖ الخروج أحيانًا عن أطر التوصيف العلمى المعتمد للمقرر ربما لجهله به، أو التدريس لفرقة بعينها من باب الوجاهة الاجتماعية أحيانًا، وربما من أبواب لا صلة لها بالعملية التعليمية أحيانًا أخرى.
- ❖ ضرورة احترام التخصص العلمى، مع تجديد لغة الخطاب للأساتذة بضرورة تنمية آليات الأداء وتحديث المناهج بالفكر الجديد، فليس من المنطقى لأبناء هذه الحقبة أن يدرسوا بالأسلوب نفسه، الذى بدأت به الجامعة المصرية منذ مرحلة إنشائها أو حتى فى سياق خط تطورها.
- ❖ إعداد استمارات تقويم للأساتذة على غرار ما تصنعه بعض الجامعات العربية، دون أن يعنى ذلك ضرورة التفتيش على الأساتذة، بل هى المتابعة، وضمان الجدية من خلال لجان عليا من حكماء الأساتذة، المشهود لهم بالدقة والأمانة والعمق الفكرى، وأصالة الانتماء للتراث، والمعاصرة، والمرونة، والتجرد والموضوعية؛ وغيرها من مواصفات كثيرة يجب أن تكون هى الأصل فى لجان التقويم، ومنها طبيعة مشاركة الأستاذ فى الكتب والمؤلفات وحركة الثقافة،

وتحديث المناهج، وأوراق العمل، والأبحاث. وورش العمل، والمؤتمرات والندوات وتأصيل الدرس التراثى والمعاصر، وتشجيع حركة الترجمة إلى ما يشبه كل ذلك من عطاء الفكر الذى يتجاوز منطق الأقدمية المطلقة، مما قد يؤدى إلى تخلف رهيب فى هذا المضمار، إذ لا قيمة لأقدمية بلا علم! ولا جدوى لأقدمية بلا عطاء وفكر! وعلينا أن نعترف ـ بجسارة وصدق ـ أن الوسط الجامعى مزدحم بأنصاف الأساتذة. ومَنْ هم دون ذلك مما يحتاج إلى إصلاح. بل ألف إصلاح فى وقفة أمينة وواقعية مع أنفسنا بعيدًا عن منطق المراءاة وروح المجاملة، أو التغطية على الأخطاء، أو تجاهل التجاوزات أو التستر على أى من صور الفساد.

سادسًا: أن الوقت قد حان لأن نستمع إلى أصوات الآخرين من الطلاب والأساتذة، وأن تتعرف المؤسسات العلمية من خلالهم ـ بشكل مشروع ـ تفاصيل المشروع النهضوى المستقبلى للجامعات المصرية من خلال احترام النقد الذاتى بعيدًا عن الأهواء الشخصية، أو اصطناع معارك جانبية غير جادة تكون بمثابة تحويل مسار العلم إلى فوضى غير مقبولة فى هذه المرحلة الخطرة فى تكوين شباب الجامعات، وتطوير المناهج تشجيعًا لفكرهم ودعمًا لثقافتهم.

سابعًا: أن جامعة الأعداد الكبيرة قد أصبحت بحاجة فعلية إلى التشعيب والتقسيم للطلاب، وهو ما بدأته الوزارة بالفعل. ويحتاج من المؤسسات الصغرى ـ الأقسام والكليات ـ إلى التنفيذ والتطبيق بقدر ما هو متاح لها من إمكانات؛ الأمر الذى يعد مدخلاً حضاريًا لعودة العلاقة القديمة بين الأساتذة والطلاب، وإلا فمن غير المنطقى أن يلقى الأستاذ محاضرته على ألف طالب ليتعرف بعضًا منهم، وليصنع من بعضهم طلابًا أقوياء متميزين، مما يبدو مستحيلاً فى خضم هذا الزحام. إلا أن يتحقق من خلال التوسع فى مسألة تشعيب الأعداد الكبيرة.

أخيرًا يجب تأكيد الاعتراف بما بدأته بالفعل بعض المؤسسات الجامعية من الاهتمام بالتطوير الشامل للمناهج الدراسية. وبرامج التدريب لطلاب الجامعات

مدخلاً إلى التحديث والتطوير، وصولاً من ورائها إلى نظام قومى يضمن الجودة والاعتماد، لتبقى حتمية المتابعة والإشراف التنفيذى الحقيقى بدلاً من الاكتفاء بالطرح النظرى المتفائل الذى قد يفسده بطء الإنجاز، أو التراخى فى العمل، ربما لنقص فى الكفاءات، أو قصور فى تمثل المواقف، أو عدم التفرغ للأداء الجامعى الصحيح، أو الاستخفاف بالعملية التعليمية، أو ما يشبه ذلك مما ينبغى تنقية الساحة الجامعية من شوائبه؛ وصولاً إلى استثمار المشروع الحضارى فى الجامعات المصرية بشكل يليق بها وبعصرها وقياداتها وأساتذتها وطلابها.

وتبقى خلاصة الحوار هنا شاخصة فى نقطة محورية، أساسها الترجمة الفعلية لتفاصيل توصيتى المؤتمر القومى لتطوير التعليم العالى انطلاقًا من تشجيع التفوق ورعاية أهله من الدارسين، ومثله كذلك من الأساتذة من حيث المتابعة بما يحققه تقويم الأداء بصورة واقعية وجادة، تعمق كل ما هو إيجابى، وترفض كل السلبيات، وتصحح المسار بمرونة وموضوعية ورحابة وعمق.

عالمية الأدب العربى

يطول الحوار وتتعدد مساحاته حول الطبيعة النوعية لأدبنا العربى من حيث علاقته بالعالمية والتحديث، مما يستدعى التوقف عند طبيعة البُعد القومى الذى ينطلق منه هذا الأدب. مع اتساع دائرته الإنسانية التى تحكيها حركة التاريخ. فتسجل ما كان له من الشيوع والانتشار والسيادة، منذ انتشرت اللغة العربية وخرج أهلها من قبل الجزيرة تحت راية الإسلام يفتحون إمبراطوريات الأرض شرقًا وغربًا، ويومئذ بدأت العربية تكتسب صبغة عالمية منذ القرون الأولى، حيث وعاها الأعاجم. فألفوا من خلالها مصنفات وكتبًا. ثم أبدعوا من خلالها أدبًا: شعرًا ونثرًا.

ثم تجلت عالمية الأدب العربى بوضوح سجله التاريخ عبر حلقاته المتوالية، حيث شهدت العربية انتشارًا واسعًا فى العالم مع انتشار حركة الترجمة، وتعميق صور الاتصال بالثقافات الأجنبية يونانية كانت أو فارسية أو هندية، نقلاً منها أو إليها، ليزداد الاتصال عمقًا وتأثيرًا فى العصور الوسطى مع انسياح العرب فى صقلية والأندلس وغيرهما. مما ترك أثرًا معمقًا وملموحًا فى أدب أوربا الوسيط. ويومئذ ظهرت أصداء فن ابن زيدون وابن حزم، وغيرهما فى الشعر الغنائى الأوربى. كما برز أثر الأدب العربى فى دانتى

وميلتون وغيرهما، وكان مثلها أصداء ترجمة "كليلة ودمنة" منذ ترجمها ابن المقفع من الفارسية إلى العربية، لتتعدد بعد ذلك ترجماتها عبر اليونانية والعبرية والألمانية بين القرنين الحادى عشر والرابع عشر، ثم تأتى ترجمتها إلى الفرنسية سنة ١٣١٣م من العبرية مباشرة، وكذلك كان الحال مع "ألف ليلة وليلة"، حيث ترجمت إلى الفرنسية فى القرن الرابع عشر الميلادى.

والحق أن الثقافة العربية شهدت عبورًا تاريخيًّا آخر إلى القاهرة الإفريقية عبر الساحل الشرقى إلى جنوب إفريقيا، منذ ظهرت الهجرات القديمة إلى بلاد "بونت"؛ مما انعكست منه جوانب فى تجليات أثر الأدب العربى فى القصة الشعرية، وغيرها من صور البطولات الإسلامية الكاشفة ـ بدورها ـ عن الواقع التاريخى والخيال الشعبى، إلى جانب شعر الحكم والنصائح والشعر النسائى وغيره.

ومع الاحتكام إلى التاريخ تزداد الظاهرة جلاءً من خلال ما كان من كتابة اللغة الفولانية بالخط العربى، إلى أن أحالها الاستعمار الأوربى إلى الخط اللاتينى فى القرن التاسع عشر، كما كانت اللغة السواحيلية إحدى اللغات الإسلامية التى استوعبت من العربية الكثير عبر ألفاظها وتراكيبها.

ويكفى أن تحمل الملاحم أسماء عربية ومؤشرات إسلامية هناك، مما تجلى منه جانب فى ملحمة الحسين بن على، وملحمة تبوك التى تحكى فصولاً من معارك المسلمين والروم فى عصر الرسالة المحمدية، وكذلك كان القصص المرتبط بخلق الكون وبدء البشر، وقصص الأنبياء من لدن آدم إلى المسيح عليه السلام، ومثلها كانت قصة المعراج بكل أصدائها فى الأدب العالمية.

وما يقال عن القصة امتد إلى شعر الحكم والنصائح، وما كان من المعين العربى لهذه الفنون التى أفرزت إبداعًا كاشفًا عن روح الإيمان وجوهر العقيدة، مثل قصيدة القيامة، والانكشاف، وغيرهما مما أبدع فى هذا الاتجاه وأشباهه.

ثم شهدت العربية انتشارًا آخر فى جنوب شرق آسيا عن طريق هجرات العرب إلى هناك، ووجد الأدب العربية مساحة واسعة من الذيوع فى المهجر الشرقى وعبر

بلدان الشرق الأقصى "خاصة إندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وسنغافورة، وشبه القارة الهندية،" ضمن ما انتشر هناك من التراث العربى الإسلامى والمؤلفات العربية، وهو ما ازداد تأثيره فى مطالع العصر الحديث، بما حملته الصحف والدوريات العربية هناك.

فقد برز الإبداع بالعربية ضمن نسيج إبداع أدباء المهجر الشرقى من مقالات وأشعار وقصص ومحاضرات، حتى لمعت أسماء طائفة من بينهم صالح بن على الحامد العلوى، وعلى أحمد باكثير، وعبد الله بن أحمد بن يحيى العلوى، وطه أبو بكر السقاف، وعبد العزيز الرشيد، وابن شهاب العلوى، ومحمود شوقى الأيوبى وغيرهم. كما برزت صور من قضايا ومشكلات المهجر الشرقى، خاصة منها ما ارتبط بقضايا العالم العربى، ونشر الوعى بالدين الإسلامى، وقضايا الإصلاح الدينى والاجتماعى، ومنها صور الصراع الطائفى، ووصف طبيعة المهجر الشرقى وغيرها من الموضوعات.

هكذا بدت عالمية الأدب العربى حقيقة تاريخية مشهود له بها منذ فجر التاريخ، وعلى امتداد عصوره من خلال صورتين: الأولى إنسانية هذا الأدب وقدرته على الانتشار، وتجاوز الحد الإقليمى، والثانية أن ذلك الانتشار إنما جاء عن طريق لغته التى حملها الإسلام عبر أرجاء الأرض وظلت مؤهلة له لأن يستمر فى عالميته، دون تضحية بالحس القومى، أو القصد إلى صدق التعبير عن البيئة، أو الانسلاخ عن الواقع الذى أفرزه. فإذا كانت العالمية تعنى تجاوز الحدود الإقليمية.. فمن المؤكد أنها تحققت ـ بهذا المعيار ـ لأدبنا العربى عبر قارات الدنيا، منذ أكد تفاعله مع الثقافة الأوربية حين انتقل إلى أوربا، وأثر فى أدبائها، وكذا كان شأنه مع القارتين الآسيوية والإفريقية، مما يعنى أنه أضاف الكثير إلى آداب تلك الأمم، وأثر فى وجدان تلك الشعوب بطوابعه وصبغته الخاصة، مما أثرى حركتها الأدبية شعرًا ونثرًا ونقدًا، فسجلت العربية بذلك إنجازًا حضاريًّا متميزًا أثبتت فى سياقه قدرتها على اختراق كل حواجز الثقافات تأثيرًا فيها وتأثرًا بها، أخذًا منها، وعطاء لها، فكان انفتاح أهلها على العالم عبر حركة التنقل والترحال، وكان تفاعلهم اللامحدود مع

كل الشعوب مهيئًا لهذا الانتشار، ومشجعًا على مزيد من ذلك الذيوع وتلك الهيمنة.

ثم أتى على العربية حين من الدهر، تغيرت فيه الصورة وتبدلت الأشياء؛ خاصة حين بدأت الهجمة الاستعمارية الشرسة تغير من خريطة العالم العربى عبر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهى الهجمة التى أسفرت عن محاولات تفتيت، انتهت إلى فصل الشعوب الإسلامية، ومن منطلق عدائى واضح القسمات قصدت إلى ضمان سيطرة الثقافات الأوربية؛ خاصة عبر اللغتين الإنجليزية والفرنسية بما يضمن لها انسحاب العربية، أو ـ على الأقل ـ انحسارها، إلى جانب تضييق مساحات العلاقة بين الأدب العربى والعالم الشرقى؛ الأمر الذى ترك آثارًا سالبة لدى تلك الشعوب الشرقية حتى اتجهت ـ بدورها ـ إلى أدب الغرب الذى صارت له الهيمنة والسطوة على كل ما حوله. ويظل واجبنا فى هذا المساق أن نسجل لمصر موقعها الجاد فى تلك المرحلة، ومحاولاتها الملموحة فى التصدى لتلك المحاولات.

وربما ساعد على إضعاف مكانة الأدب العربى خارج حدود وطنه ما ظهر من بعض القيود التى فرضها الأجنبى، وفرضتها ـ أحيانًا ـ بعض الحكومات العربية على تصدير الثقافة العربية، مما حدت منه سواء فى صناعة الكتاب، أو الترجمة والنشر، مما أسهم ـ بالضرورة ـ فى تضييق حدود تأثير الثقافة العربية وحدود انتشارها.

ثم استعاد الأدب العربى انتعاشه وقوته فى فترات التحرر العربى، وبدأ نهضته وانتشاره الإنسانى الملموح، متجاوزًا ـ بذلك ـ مرحلة الانغلاق والتقوقع فى زحام ضجيج التسليم بالهيمنة لثقافات الأمم الكبرى، مما أدى إلى معاودة النظر فى ضرورة البحث عن صيغة جديدة، لتأكيد موقعه على خريطة العالم المعاصر، والحق أن هذه الصيغة تحقق منها جوانب تعكس البُعد الإنسانى المتميز لأدبنا العربى فى صورته الواسعة، حيث استمرت عالمية الإبداع العربى ماثلة فى عدد من الترجمات التى حظيت بها أعمال أدبية مصرية، على غرار ما كان من ترجمات لبعض أعمال

طه حسين والحكيم فى منتصف القرن الماضى، على نحو ما وقع "**للأيام**"، "**وشجرة البؤس**"، "**ودعاء الكروان**"، وما كان من ترجمة "**عودة الروح**"، "**ويوميات نائب فى الأرياف**"، "**وعصفور من الشرق**"، "**والسلطان الحائر**"، وغيرها، وهو ما امتد إلى ترجمات لبعض أعمال محفوظ فى "**زقاق المدق**"، "**والثلاثية**"، "**واللص والكلاب**"، "**والشحاذ**"، "**وأولاد حارتنا**"، "**وحكايات حارتنا**"، "**والحب فوق هضبة الأهرام**"، وقبلها ظهرت ترجمات لبعض إبداعات يحيى حقى، حيث ترجم "**قنديل أم هاشم**"، والبوسطجى، "**وصح النوم**"، وغيرها.

ويستمر التواصل عبر حركة الترجمة لبعض أعمال إدوار الخراط "**ترابها زعفران**" "**يا بنات إسكندرية**" ومجموعة قصصية "**رقصة الأشواق**" ورواية "**حجارة بيليو**"، إلى جانب ترجمات لبعض أعمال الغيطانى، ونبيل نعوم، وصنع الله إبراهيم، ويوسف القعيد، وبهاء طاهر، ولطيفة الزيات، غيرهم. وهو ما يمكن إضافته إلى ما ترجم فى الأقطار العربية الأخرى لأدباء الشام والمغرب العربى على غرار ما نقل عن إبداع جبران، والطاهر وطار، غادة السمان وغيرهم، وكذا ما كان من ترجمة للشعر العربى، منذ صنفت الشوقيات إلى ما تجلى من ترجمات للمدرسة الرومانسية، وبعدها المدرسة الجديدة لدى عبد الصبور وغيره.

ويتعدى الأمر ترجمة الإبداع الأدبى إلى صور من الإبداع الفكرى على نحو ما كان من ترجمة كتاب جمال حمدان "**شخصية مصر**"، إلى جانب الدراسات المقارنة بين الأدب العربى والآداب العالمية، مما يعكس وحدة الفكر المزيد من التفصيل لبيان حجم الدور العربى والمصرى والإسلامى فى التثقيف، وتعميق المفاهيم، سعيًا إلى استعادة ماضيه المشرق، وتثبيتًا لأركان هويته القومية التى لا تتناقض مع عالميته بحال.

من هذه المنطلقات التاريخية والمعاصرة، كان الاعتراف مؤكدًا بأن المحافظة على الطبيعة النوعية للأدب العربى ومقوماته لم تكن لتحول دون التجديد والابتكار، مع سعة الذيوع والانتشار، انطلاقًا من أن العالمية تعنى المزيد من التفاعل والقدرة على التعايش مع الآخر، واتساع دوائر التأثير والتأثر، والأخذ والعطاء مما يضمن المزيد

من الثراء الفكرى، ليظل دخول الأدب العربى إلى العالمية، بل استمراره فيها أمرًا مؤكدًا ومقررًا، دون أن يعنى هذا فى كل الأحوال أن تقف أو نوقف أمورنا عند مجرد محاكاة الآداب الأجنبية، أو النقل عنها من قبيل الدهشة أو الانبهار بمعطياتها، أو المباهاة بمعرفتها، وكأنها مدخلنا الوحيد إلى العالمية.

بل إن المدخل الطبيعى يظل مقرونًا بالقدرة على تأكيد الصمود والمنافسة، والسبق فى حقول الإبداع، مع الإفادة من ثقافة الآخر، دون السماح لها بالطغيان أو الهيمنة والاستعباد، أو إزاحة الذات القومية عن عالمها الرحب أو الرضى بالاستسلام أو التخاذل، أو الأخذ المطلق بعطائها دون وعى أو انتقاء.

من هنا تستمر شرعية مطلب التذكير بدور اللغة العربية الأدبية خارج حدود بلادها، حافزًا لمزيد من التأمل لما أفرزته القرائح العربية وغير العربية من إنتاج أدبى، ظل كاشفًا عن كثير من القضايا والمشكلات والهموم الوطنية الإقليمية، عاكسًا امتدادها وأصداءها الإنسانية عبر البلدان فى كل أنحاء العالم وبين كل شعوبه.

واستمر الدور الفاعل فى سياق العالمية الأدبية على مدار القرن الماضى عن طريق مردود البعثات، وتنمية حركة الترجمة، ومتابعة اتساع مجالاتها، مما غذى الأدب العربى بزاد ثقافى وافد، بدا متعدد الروافد والاتجاهات عبر أدب المقال والمسرحية وغيرهما من حقول الإبداع ومجالاته.

ثم كان ما واكب ذلك كله من توقف عند النظريات النقدية الغربية فى ظلال هيمنة الثقافات الأمريكية والأوربية، مما بات يستدعى المزيد من البحث والتوقف عند سبل انتشار الأدب العربى، وزيادة رقعة تأثيره العالمى من جديد. خاصة بعد أن شغلنا بنقل النظريات النقدية التى رأينا لها جذورًا عميقة فى نقدنا، مما يجعل مفهوم العالمية قابلاً لمزيد من التعميق فى هذا الصدد أيضًا، مع إعادة النظر والتأمل فى شيوع الحس الإنسانى المشترك؛ وصولاً إلى استمرارية عالمية الأدب واللغة التى تعد ـ بدورها ـ جناحًا من أجنحته الكبرى، لتصبح العالمية ـ بهذا المعنى ـ ثقافة ووعيًا وفكرًا، وليست مجرد نقل أو تقليد، فالأدب العربى ـ بهذا المعنى ـ ينتشر فى صورة منظومة إنسانية تتجاوز الحدود، كما كان شأنها فى الماضى البعيد، مما يستدعى

السعى إلى تقديم إضافات متميزة إلى الأدب العالمى، وتجاوز مرحلة العكوف على الذات، أو التقوقع حولها، أو الانغلاق عليها مما يوجب ضرورة عدم تناسى القديم أو تجاهله، لأنه قديم فى زحام تشجيع الجديد، لأنه جديد، فالعالمية ـ بهذا المعنى ـ ضمان للانتشار والرواج، وارتفاع قيمة الأدب، وتأكيد تعميق المستوى القومى له قبل أى اعتبار آخر.

وإذا كانت المؤشرات الحقيقية تؤكد دور اللغة العربية، الذى مازال متميزًا بين لغات العالم الآن، حيث ينطق بها أكثر من ١٧٠ مليون من البشر، وهى الأكثر ذيوعًا بين اللغات الأفروآسيوية، وقد أقرتها الأمم المتحدة لغة عمل ولغة رسمية للجمعية منذ عام ١٩٧٣م، وأدخلت فى منظومة اليونيدو عام ١٩٨٢م، مما يعنى ـ بدوره ـ أن ثم استشعارًا عالميًا لأهمية هذه اللغة، وعدم تجاهل دورها إلا من وراء دوافع أخرى. بات مطلوبًا التنبه لهذه الحقيقة، والوقوف عندها، كما بات مطلوبًا أن نشير بحق وموضوعية إلى أن مصر قد لعبت دورًا قوميًا متميزًا فى نشر اللغة العربية عن طريق الخارجية المصرية، وصندوق التعاون الفنى، وغيرهما من الجهات المعنية التى تولت إرسال المنح وزيادة الجوائز للدارسين، من خلال إمدادهم بأمهات الكتب والمصادر العربية، وإيفاد الأساتذة المتخصصين إلى دول شرق آسيا وغيرها من الدول الأفريقية للتخطيط والإشراف على تعليم اللغة العربية، وهو دور يسجل لمصر، ويتطلب المزيد من التشجيع والتعميق، إلى جانب وجوب التعريف به، والتذكير بأهميته؛ مما يؤكد حرص مصر على تأكيد دورها الرائد فى هذا الصدد، وهو ما يضمن لأدبنا العربى المزيد من الانتشار، وتحقيق العالمية، التى شهد له بها التاريخ دومًا على مدار عصوره المتلاحقة، باستثناء ما وقع فى فترات الانكسار أمام سطوة المحتل الأجنبى الذى شغلته هيمنة ثقافاته ونشر فكره.